

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تخسر دعواها ضد (م) (م)

القضاء يقول كلمته وينتصر لحرية الرأي والكلمة ضد ممارسي الفساد المالي

بغداد / المدى
مرة اخرى ينتصر القضاء ويقض وقفته المعهودة دفاعاً عن حرية الرأي والكلمة التي كفلها الدستور، وتصدر رئاسة محكمة استئناف بغداد / الكرخ قرارها العادل برد دعوى طعن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على قرار الحكم البدائي الصادر من محكمة بداءة الكرخ لصالح جريدة (المدى) التي نشرت في اعداد سابقة مواضيع تتعلق بملاحظات عن عمل المفوضية خاصة ما يتعلق منها بهدر اموال طائلة هي اموال الشعب.

وفي اذناه نص القرار:

تشكلت محكمة استئناف بغداد / الكرخ بصفتها الاصلية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٨ برئاسة القاضي السيد لطيف جبار علي وعضوية نائبي الرئيس كل من قيس عباس رضا وعدنان علي جوير المأذونين بالقضاء باسم الشعب والمستأنف (المدعى) المدير العام للمفوضية العليا المستقلة

للانتخابات في العراق اضافة لتوظيفته وكيله الموظف الحقوقي حسام كاظم مناتي والمحامي فراس عدنان.

المستأنف عليه (المدعى عليه) رئيس مجلس ادارة رئيس تحرير صحيفة (المدى) اضافة لتوظيفته وكلاؤه المحامون: محمد شاكر وحسن شعبان وجاسم اسماعيل واحمد طلال وخديجة العامري.

المرحلة البدائية ادعى وكيل المدعى اضافة لتوظيفته امام محكمة بداءة الكرخ بانه ورد في صحيفة (المدى) في الاعداد (٤٢٠ و٤٢٢ و٤٦٥ في ٢١ و٢٦/٦/٢٠٠٥ وبالسعد ٤٦٥ في ١٦/٨/٢٠٠٥ وتحت عنوان (حواسم خمس نجوم) اتهامات باطلة ولاسند لها من الصحة تتهم موكلي بصرف مبالغ طائلة من الاموال دون رقابة والتشكيك في كيفية اختيار الاعضاء السبعة في مجلس المفوضين ومؤهلاتهم، وحيث ان ذلك يؤدي الى الحاق ضرر كبير بسمة المفوضية العليا وسمة العملية الانتخابية خلال هذه

الفترة الحساسة من تاريخ العراق والذي يستعد لغرض اجراء اول استفتاء عام على الدستور الدائم واجراء الانتخابات العامة، عليه طلب دعوة المدعى عليه اضافة لتوظيفته للمرافعة والحكم عليه بتأديته مبلغاً قدره مائة مليون دينار كتعويض عن الضرر الذي اصاب موكله من جراء ذلك واحتفظ بالزيادة في حالة تقديره من قبل الجبراء مع تحميله كافة المصاريف القضائية، اصدرت المحكمة المذكورة حكماً حضورياً قابلاً للاستئناف والتمييز بتاريخ ٦/٤/٢٠٠٦ وعدد اضبارة ٥٠٧/١٩٩٨/٧، يقضي برد دعوى المدعى اضافة لتوظيفته وتحميله الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة لوكلاء المدعى عليه اضافة لتوظيفته مبلغاً قدره خمسون الف دينار وصدر القرار استنادا للمواد ١٦١ و١٦٦ و ١٩٣ مرافعات مدنية و٧١ اثباتا و ٦٣ محامة.

المرحلة الاستئنافية: لعدم قناعة

وكيل المدعى بالقرار المذكور طلب الطعن به استئنافاً امام هذه المحكمة طالبا فسخ الحكم البدائي بموجب لائحته المؤرخة في ١٨/٤/٢٠٠٦ وللاسباب الواردة فيها ولدى ورودها سجلت بالعدد ١٩٨ /س/ ٢٠٠٦.. ولكون الطعن الاستئنافي ضمن المدة القانونية ومشتملاً على اسبابه قرر قبوله شكلاً وبشر بالمرافعة الحضرية العلنية، كرر وكيل المستأنف ما جاء بلائحته الاستئنافية وطلب الحكم وفق ما جاء فيها طلب وكلاء المستأنف عليه تايبند الحكم البدائي ورد اللائحة المستئنافية وكرر الطرفان آخر اقوالهما وافهم ختام المرافعة والقرار: القرار: بعد التدقيق والمدولة وجد ان المستأنف (المدعى) اضافة لتوظيفته يعتبر ان ما نشرته جريدة (المدى) في اعدادها رقم ٤٢٠ و٤٢٢ و٤٦٥ في ٢١ و٢٦/٦/٢٠٠٥ والمرعد ٤٦٥ في ١٦/٨/٢٠٠٥ يعد اضراراً بسمة المفوضية العليا وسمة

العملية الانتخابية وان ما تم نشره في جريدة (المدى) يشكل قذفاً وسباً واتهامات ولا تمت المعلومات المنشورة للحقيقة باي صلة وبهذا فان وكيل المدعى يستند في دعواه الى ركن الضرر الذي اصاب موكله من جراء النشر وحيث ان المسؤولية المدنية هي الالتزام الذي يقع على الانسان بتعويض الضرر الذي لحق بالآخرين. وحيث ان الضرر الذي يجب جبره هو الذي ينشأ عن خطأ وان تكون هناك علاقة سببية بين الخطأ والضرر. ولو عدنا الى ما نشرته صحيفة (المدى) من مقالات في الاعداد المذكورة لا نجد اي خطأ ذلك لأن ما نشرته الصحيفة من مخالفات حصلت على دائرة المدعى اضافة لتوظيفته ايدها التقرير الاولي الصادر عن ديوان الرقابة المالية الذي اشر مخالفات اكبر من تلك التي تم نشرها وبهذا فان احد اركان المسؤولية المدنية لم يعد له وجود واذا انهدم ركن من الاركبان

المحكمة المحكوم بها المستأنف اضافة لتوظيفته شاملة لمرحلتها التقاضي، وصدر القرار بالاتفاق استناداً للمواد ١٥٩ و ١٦١ و ١٦٦ و ١٩٣ / مرافعات مدنية و٦٣ محامة المعدلة وافهم علناً في ١٨/٥/٢٠٠٦ وكان حرياً بالمسؤولين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان يتعاملوا مع ما نشرناه من معلومات بشفاافية خاصة بعد ان اصدرت محكمة بداءة الكرخ حكماً لصالحنا، بدلاً من اسلوب الاضرار على ممارسة الدفاع عن الخطأ والدفاع عنه مما يؤكد على ضرورة اتخاذ موقف جدي لتصحيح عمل هذه المفوضية التي استمرت الخطأ وتصبر على اتباع نفس الاساليب الخاطئة في عملها كما يبدو.

ونحن انطلاقاً من مسؤوليتنا سنستمر على ممارسة النهج الذي اخترناه لانفسنا وهو طريق الحقيقة والبحث عن كل ما يعزز تصحيح مسيرة البناء الديمقراطي للعراق الجديد.

وزارة التجارة: انجزنا مسودة اتفاقية للتعاون بين العراق وجنوب افريقيا

بغداد / كريم الصمداني
ذكر مصدر في دائرة العلاقات الخارجية في وزارة التجارة، ان الوزارة وبالتنسيق مع الوزارات والدوائر المعنية، اعدت صيغة اتفاقية تعاون مشترك بين العراق وجمهورية جنوب افريقيا في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية والثقافية.

واوضح المصدر لـ (المدى) ان وزارة التجارة قد أرسلت مسودة الاتفاقية الى وزارة العدل/ الخارجية الدائرة القانونية / مع اجوبة الوزارات والدوائر ذات العلاقة لبيان الرأي والمشورة حول صيغة هذه الاتفاقية من الناحية القانونية.

وقال تأتي هذه الخطوة في اطار خطة الوزارة وبرامجها المستقبلية تجاه التحرك بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري وفني وثقافي مع الدول التي لم يسبق للعراق ان وقع معها مثل هذه الاتفاقيات في

وفد فني يزور سوريا لتفقد الآثار العراقية المسروقة

بغداد / الصفا
من المؤمل ان يزور سوريا وفد فني من الوزارة للتحديد موعد للاجتماع مع موفدي الوزارة للباحث بشأن اعادة الآثار المسروقة الى العراق.

ومن الجدير بالذكر ان الاردن يحتفظ بعدد كبير من القطع الاثرية التي ضبطت للتهريب عبر الحدود مع العراق وهناك تعاون بين البلدين في هذا المجال لاستعادة الآثار في الوقت المناسب .

محللون: العراقيون غير مستعدين بعد لتولي شؤون الأمن

بغداد (وويزور)
بعثت الحكومة العراقية الجديدة وبريطانيا اشارة متفائلة هذا الاسبوع بشأن مغادرة القوات الاجنبية للعراق ولكن خبراء الأمن أبدوا شكوكا حول قدرة القوات الامنية العراقية حديثة العهد على تولي المسؤولية.

وتقول الولايات المتحدة وبريطانيا ان قوات الجيش والشرطة العراقية التي تلقت تدريباً من البلدين تتولى المسؤولية تدريجياً على أجزاء أكبر من البلاد بعد ثلاث سنوات من سقوط صدام حسين.

وترغب حكومة الوحدة الوطنية التي أدت اليمين بنفس القدر فيما يبدو في اظهار قدرتها للعراقيين على التحرك صوب السيادة الكاملة دون الاعتماد على جنود غربيين في المجال الأمني.

وقال المتحدث باسم بلير يوم الثلاثاء الماضي بعد يوم من زيارة رئيس الوزراء البريطاني بغيرفاد "مع تحسن الظروف... سنسحب قواتنا من محافظة تلو الاخرى".

وأعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن أكثر الجداول الزمنية تفلاً خلال اجتماع يوم الاثنين قائلاً: ان القوات العراقية من الممكن ان تتولى مسؤولية أغلب اجزاء البلاد بحلول نهاية ٢٠٠٦، ولكن محللين يقولون انه في حين أن أفراد الجيش والشرطة الذين يبلغ عددهم نحو ٢٥٠ ألف فرد حسوناً من قدراتهم

العراقية من الممكن أن تتولى شؤون الأمن في جميع المحافظات العراقية باستثناء بغداد ومحافظه الأنبار في غرب البلاد حيث ما زالت تنتشر بها أعمال العنف والعمليات التي يقوم بها مسلحون.

وقال: ان منطقتين تسيطر عليهما القوات العراقية وهما المثنى والعمارة من الممكن تسليمهما الى القوات العراقية في الشهر المقبل.

ورفض توبي دوج وهو محلل في شؤون العراق بجامعة كوين ماري خطة المالكي قائلاً "هذا ما يتمنتونه.. انها دعاية وليس جدولاً زمنياً واقعياً لتسليم".

وقال هندرسون انه يشعر بالدهشة لان المالكي لم يذكر البصرة في الجنوب حيث تدهور الوضع الأمني بشدة على مدى العام الماضي مع تنازع فصائل شيعية مسلحة على السلطة.

وقال مسؤول بريطاني مرافق لبليزر في بغداد انه يتوقع انسحاب كل القوات الاجنبية المقاتلة خلال أربع سنوات.

واضاف ان من المرجح انسحاب بعض من القوات البريطانية التي يبلغ قوامها ٧٢٠٠ جندي خلال الأشهر القليلة القادمة، ولكن البصرة التي يتركز فيها أغلبهم ما زالت خطرة لدرجة تحول دون سحب القوات.

وقال هندرسون صراحة "سيكون الانسحاب القريب كارثة بالنسبة للعراق وكارثة بالنسبة للبصرة وسوف يعكس سلبياً على الدبلوماسية البريطانية الآن وفي المستقبل".

اعضاء في مجلس النواب يتحدثون لـ (المدى): الحكومة ستواجه ملفات (الأمن، الخدمات، الفساد الإداري، البطالة)

بغداد / نصير العوام
تصوير / نهاد العزاوي
يرى العديد من أعضاء مجلس النواب ان الحكومة الجديدة ستواجه العديد من المعوقات والتحديات خلال المرحلة القادمة ولاسيما انها مطالبة بحل العديد من مشاكل المواطنين التي بدأت تزداد تعقيداً يوماً بعد آخر فالوضع الأمني المتردي وسوء الخدمات والبطالة والفساد الإداري والمالي كلها ملفات ادت الى تعطل الحركة الاقتصادية والخدمية.

(المدى) التقت بعض اعضاء مجلس النواب الذين تحدثوا عن اهم ما ستواجه الحكومة الجديدة من عقبات وتحديات.

وكان اول المتحدثين الشيخ همام حمودي عضو الائتلاف العراقي الموحد الذي قال: ان الحكومة ستواجه اربعة ملفات اولها ملف طريقة ادارة الحكومة كونها شكلت من توجهات مختلفة وبالتالي نحتاج الى طريقة في الادارة والتفاهم، ونحن من خلال اجتماع الكتل السياسية قبل تشكيل الحكومة ومن خلال النظام الداخلي لمجلس النواب قد ساهمنا في معالجة هذا الملف بعض الشيء عندما جعلنا التصويت على القرار بثلثين وهذا يكلف وقتاً طويلاً، اما الملف الآخر فهو المصالحة الوطنية الذي يطرح العديد من الاسئلة وهي كيف نهمم هذه المصالحة وحدودها وطريقة التعامل معها؟، اما الملف الثالث فيشمل التعديلات الدستورية وهذا ملف حساس ويحتاج الى التوافق ولا سيما ان هناك الكثير ممن لديهم موقف واحد وغير مستعد للتنازل عنه بسهولة.. اما الملف الأمني فيسيطر تساولاً جوهرياً مفاده .. هل ستقف جميعنا في مواجهة الارهاب؟

فان كان هناك التزام بالقرار الذي اتفق عليه بين الكتل السياسية بالوقوف في خندق واحد ضد الارهاب فهذا يعني ان حل هذا الملف سيكون سهلاً، أما في ما يتعلق بملف الفساد الإداري فهو معقد وسوف يزيد تعقيداً بالتنوع الموجود وطريقة التشكيل الوزاري لذا فان نجاح هذا الملف يكون من خلال الشفافية واطلاع ومشاركة الجميع في عمل الملف لكي يكون لعمال الضبط الاجتماعي دوره في مسك المتلاعبين بالمال العام، واكد بانه ينبغي على الحكومة خلال السنة الى ثمانية أشهر القادمة ان تضع ملامح تقدم في عملها والا فان الامر يحتاج الى اعادة نظر.

ووصف حميد مجيد موسى عضو القائمة العراقية المعوقات التي تواجهه الاول معوق موضوعي وما يتخلل من اعمال تخريب حلت باؤسستات الحكومية اما الثاني فهو المعوق الذاتي الذي ينطلق احياناً من سوء الأداء الحكومي او النزعة البيروقراطية او اعمال الفساد المستشرية في البلد.

فعلى الحكومة الجديدة ان تعتمد على القوة وان تنتهج النهج الصحيح وفق البرنامج الحكومي وسنكون سنداً لها وان تحول الكلمات الى افعال والتوجهات الى ممارسات فالبرنامج هو الكفيل بتجاوز العقبات والعراقيل، ولاسيما انه حصيلة جهد مشترك للقوائم الخمس الرئيسية.

اما حيدر العبادي عضو الائتلاف

الشيخ همام حمودي: ملف طريقة ادارة الحكومة والتحديات الدستورية من اهم الملفات التي ستواجه الحكومة

حميد مجيد موسى: الحكومة ستواجه معوقات موضوعية وذاتية

يونادم كنا: علاخ الحكومة حل الملف السياسي قبل الامني

حسن عثمان: يجب معالجة ملف البطالة قبل ان يصبح العاطلون عن العمل (وقوداً) للجماعات المسلحة

حيدر العبادي: نريد مساعدة عربية للقضاء على الارهاب

العراقي الموحد فيؤكد ان الملف الأمني ملف صعب وخطر جدا يواجه الحكومة منذ اليوم الاول.

قائلاً: اعتقد ان معالجة هذا الملف ومساندة دول الجوار لنا لان اغلب المقاتلين قادمون من هناك فترديد ان نرى مساعدة عربية بهذا الخصوص.

وقال: ان الملف الأمني يحتوي على نقطتين رئيسيتين: الارهاب والجريمة المنظمة وان هاتين الدائرتين متداخلتان مع بعضهما البعض لذا فمعالجة الملف الأمني تتم من خلالهما، اما الملف الثاني فهو الاقتصادي الذي يضم موضوعة المشتقات النفطية والكهرباء والذي يحتاج إلى وقت طويل كونه متعلقاً بالبنية التحتية، اما ملف الخدمات فهو مهم جدا.

واشار الى ان الحكومة ستضع خطة قصيرة لمدة ستة أشهر ومن ثم خطة طويلة الامد لمدة اربع سنوات لمعالجة جميع الملفات وبالأخص الأمني والخدمي وان هذه الخطة ستعرض وستناقش داخل البرلمان ومن ثم سنحاكم الحكومة بعد وضع هذه الخطة.

ويشير يونادم كنا رئيس قائمة الرافدين الى وجود ثلاثة ملفات من اهمها الملف السياسي الذي يعد المكمل للملف الأمني، حيث على الحكومة ان تحثي ما تبقى من مكونات موجودة خارج (الكايبنة الحكومية) فان اي مكون من

